Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تكون النكرة منعوتة ، وإلا لم يقع بها فائدة، ولا كانت بيانا لما قبلها (١) » .

ويبدو أن الحق مع القائلين بذلك، إذ لا فائدة من أن يقول القائل : جاء زيد رجل، وما أبدل سيبويه النكرة من الضمير إلا وقد كررها فقال : رجل رجل، فكأن المعنى : دخلوا رجل يليه رجل، فهى فى المعنى موصوفة، علي أنه وصفها فى كلامه الثانى الثانى فقال : هذا زيد رجل منطلق، ولم يبدلها المبرد إلا مضافة أو موصوفة(٢)، والمضاف إليه صفة للمضاف فى المعنى، والحكم فى ذلك هو النص، ويبدو أن الكوفيين لم يقعوا على غير ما اشترطوه، وأما البصريون فقد أرادوا أن يحققوا القسمة العقلية، فإذا كان هناك معرفة مبدلة من نكرة، فلتكن أيضا نكرة مبدلة من معرفة .

العطـــف :

١ ـ لايجوز عطف الوصف على الفعل :

عد السهيلى نحو: مررت برجل يقوم وقاعد، ممتنعا قبيحا، وقد علل جواز نحو مررت برجل قائم ويقعد، بأن الوصف فيها معتمد على ماقبله فعمل عمل الفعل وأما ما بعد الواو، فليس بمعتمد، فلا يجرى مجرى الفعل، فلذلك قبح عطفه على الفعل (٣) .

وقد أجاز النحاة ما منعه السهيلى، فكان الزجاج يقيسه على الصورة الأخرى، وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى﴾ ولكن الزمخشرى يقدر الوصف معطوفا على (فالق) يقول : «فإن قلت : كيف قال : ﴿مخرج الميت من الحى﴾ بلفظ اسم الفاعل، بعد قوله ﴿يخرج الحى

---

(١) النتائج ٢٩٨ .

(٢) المقتضب ٤/٢٩٦ .

(٣) النتائج ٣٢٠ .